

مجموعه
مستعرب



تاریخ ۱۳۱۱

١٦٠
ش

شرح رسالة آداب البحث للسمرقندي، تأليف الشيرازي،

مسعود بن الحسين - ٩٠٥ هـ. كتب سنة ١١٤٣ هـ.

٢٧ ق ١٩ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد

الأزهرية ٤٦٧:٣ بروكلمان ٢ : ٤٦٨

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ج- شرح الشيرازي على رسالة آداب البحث

للسمرقندي د- شرح الرومي على رسالة آداب البحث

للسمرقندي

٦٠٥٧

٧١١٧٤٢

ف

١٤١٧ / ٦١٢

اداب الحب محمد الحرقندي

١١٤٢

عبد المجيد كاتبار



عبد المجيد كاتباري

معوذبك لك ادب

ادب

اولغ

عصه

الخزينة وصرها

وعن

بعضهم الوصف

استغاث

سأله قولاً منده

الينا

سأله عيب

استغاث

حسن زيارتي

عقانه

مقصود الخارصة

عند

هاينة على موقف لا رده

استغاث

عصام الاستغاث

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٦٠٥٧ ف ١١٧٤٣ لا

الرقم:

(المعوي)

الصفحات:

المصروفاني

الملاحظات:

١١٤٢ هـ

تاريخ النسخ:

١٣١٥

اسم الناشر:

٢٧

عدد الأوراق:

ملاحظات:

قال رجل سمعت ان زيدا يقول لعمر والعلم نقطة فكثيرها الجهلاء فانه خالد وقال له لانهم
 ما قلت كيف واكثر الاستعمال فيه انه يطلق على البحر والايق بحاله هو هذا المناسبة المشابهة
 بينهما في عدم امكان قطع المسافة او الوصول الى قعرها والنقطة بالنسبة اليه كالنقطة
 الموهومة البحر الذي لا يجزى وان سلم اطلاقه نادرا على النقطة لكنه بالنسبة الى
 الفاضل الكامل المستفيض العلم من جانب الحق سبحانه وتعالى وثانيا نسبة ان نسبة العلم
 اكثر من اليه على اطلاقه ايضا وقالوا ان في قولك العلم نقطة فكثيرها الجهلاء اسناد
 الكثرة من اي جهة حقيقة ام مجازا فان قلت حقيقة نعم وان قلت مجازا فابضا ممنوع
 قال فسكت لحظة وقال ما حسن رد الجواب فقال كنت بما اخبرني من قبل لانك قلت
 الجاهل بكثرة العلم وصدقت قوة لانك جهلت والجهل سبب حقيقي لتكثر العلم ثم نقول
 ان قولهم العلم نقطة فكثيرها الجهلاء مبنى على تفصيل من كون اطلاقه على الجهلاء
 بان هاتين مجازا ومن جهة حقيقة لانه علة ومعلول فالعلة جهل الجهلاء والمعلول الكثرة
 في العلم وينتضي العلة الاربع كالسرير للسلطان فيجعل الجاهل العلة الغائية و
 العالم العلة الفاعلية والكثرة العلة المادية وجمع ذلك الكثرة على مقتضى مصطلح اهل
 العلم العلة الصورية فاطلاق الكثرة ونسبتها للجاهل مجاز لا نه اذ كرت في المسئلة
 مفعول للجهلاء ومع انه في الحقيقة هو مفعول للعالم لا جهل المبالغة في السببية كانه هو فعل
 ذلك الكثرة وان نسبت اليه من هذه الجهة فالنسبة اليه حقيقة ولا لطف للاشارة
 في تشبيه الجاهل بالسلطان لكن المخصوص هنا بل هذا البق لهذه لان اهل الحق بالعلة الفاعلية
 يستفاد ومنه السلطان عظام الدنيا واما الجاهل الساعي في طريق الاهتداء فالمرشد له بكثرة
 ذلك العلم المشبه بالنقطة يستفاد منه الخلاص والنجاة في العقب فكان البق بهذه الصفة

لان العلم والجهل متضادان فانه يصح ان يقال للجاهل الجهلاء لان جهله سبب حقيقي لتكثر العلم ثم نقول ان قولهم العلم نقطة فكثيرها الجهلاء مبنى على تفصيل من كون اطلاقه على الجهلاء بان هاتين مجازا ومن جهة حقيقة لانه علة ومعلول فالعلة جهل الجهلاء والمعلول الكثرة في العلم وينتضي العلة الاربع كالسرير للسلطان فيجعل الجاهل العلة الغائية و العالم العلة الفاعلية والكثرة العلة المادية وجمع ذلك الكثرة على مقتضى مصطلح اهل العلم العلة الصورية فاطلاق الكثرة ونسبتها للجاهل مجاز لا نه اذ كرت في المسئلة مفعول للجهلاء ومع انه في الحقيقة هو مفعول للعالم لا جهل المبالغة في السببية كانه هو فعل ذلك الكثرة وان نسبت اليه من هذه الجهة فالنسبة اليه حقيقة ولا لطف للاشارة في تشبيه الجاهل بالسلطان لكن المخصوص هنا بل هذا البق لهذه لان اهل الحق بالعلة الفاعلية يستفاد ومنه السلطان عظام الدنيا واما الجاهل الساعي في طريق الاهتداء فالمرشد له بكثرة ذلك العلم المشبه بالنقطة يستفاد منه الخلاص والنجاة في العقب فكان البق بهذه الصفة

ان العلم والجهل متضادان فانه يصح ان يقال للجاهل الجهلاء لان جهله سبب حقيقي لتكثر العلم ثم نقول ان قولهم العلم نقطة فكثيرها الجهلاء مبنى على تفصيل من كون اطلاقه على الجهلاء بان هاتين مجازا ومن جهة حقيقة لانه علة ومعلول فالعلة جهل الجهلاء والمعلول الكثرة في العلم وينتضي العلة الاربع كالسرير للسلطان فيجعل الجاهل العلة الغائية و العالم العلة الفاعلية والكثرة العلة المادية وجمع ذلك الكثرة على مقتضى مصطلح اهل العلم العلة الصورية فاطلاق الكثرة ونسبتها للجاهل مجاز لا نه اذ كرت في المسئلة مفعول للجهلاء ومع انه في الحقيقة هو مفعول للعالم لا جهل المبالغة في السببية كانه هو فعل ذلك الكثرة وان نسبت اليه من هذه الجهة فالنسبة اليه حقيقة ولا لطف للاشارة في تشبيه الجاهل بالسلطان لكن المخصوص هنا بل هذا البق لهذه لان اهل الحق بالعلة الفاعلية يستفاد ومنه السلطان عظام الدنيا واما الجاهل الساعي في طريق الاهتداء فالمرشد له بكثرة ذلك العلم المشبه بالنقطة يستفاد منه الخلاص والنجاة في العقب فكان البق بهذه الصفة

اذا الكلام ابتداء الباع بذكر
 تنقذ البازي اذا بازي كسر
 ابصر حذبان فضاضا فاكند

كيف اقول ملكي وهو من عوار الدهور
 وقد رقت السائق التقيير من تركه
 المرحوم عبد الوهاب افندي الحاي و
 محمد باج ابن المرحوم الحاج ابراهيم
 خضر راحة الملك الرحيم

هذا هو الجدول الذي ذكره في المتن

العلم	الجهل	العلم	الجهل
العلم	الجهل	العلم	الجهل
العلم	الجهل	العلم	الجهل
العلم	الجهل	العلم	الجهل

قوله الثاني

وما كان العلم الذي يقفه
 من عجز وديون
 ما بالها قطعت في ربع ديون
 ما بالها قاضي عبد الوهاب الماكي
 اجابه القاضي غلام وارضيها
 وقامه النفس غلامه الساردي
 وقامه المال فاقه حكمة الساردي
 وقامه الدين استهوى الغرير في مقاربات
 لا زهاق النفوس استهوى الغرير في مقاربات
 ولوم تقطع الاغمى كثر من الجاهل في مقاربات
 وما جابان الجور في انفسهم كثر من الجاهل في مقاربات
 غيبة قلما خالت هالك في حق الوهاب في مقاربات

[illegible]

وَمِنْهُ وَادٍ عَلَى الْكَلْبِ

في المعلوم

في العلول او خارجة عنه لا متتابع ان يكون في يد غيره فان كانت الا
ولي فاما ان يكون العلول بها بالفعل او بالقوة فان كانت الاولى في
العلّة الصورية والا في العلّة المادية وان كانت الثانية فهي اما
ان يتوقف مؤثرة في وجود العلول او مؤثرة المؤثر فيه او لا هذا ولا
ذلك فان كانت الاولى فهي العلّة الفاعلية وان كانت الثانية فهي العلّة
القائية وان كانت الثالثة فهي اما وجودية او عدمية فالاولى هي
الشروط والالات والثانية هي ارتفاع المستلزمات ورعا جعلو
هما من ثمة الفاعلية ولهذا حصر العلل اربعة والعلّة الثا
منة لوجود الشيء في الواقع لا كل ما يطلق عليه اسم العلّة الثامنة
مطلقا جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء وانما قلنا انه لم يرد ههنا
تفريق مطلق ما يطلق عليه اسم العلّة الثامنة لظهور انه لا يصرف على علّة
العدم ما يتوقف عليه وجود الشيء فضلا عن ان يصرف عليها جملة وتقيده
ما يتوقف في اول القسم بالوجود مما يعضده ايضا وقيل لتوقيده بقوله
من العلل لكان اولى بناء على ان المؤثر الموقوف عليه انما هو العلل القريبة
لا البعيدة فالجواب ان اسم العلّة الثامنة حقيقة عندكم في جميع ما يتو
قف عليه الشيء مطلقا فيندرج فيه العلّة القريبة والبعيدة وعدم كونه
مؤثرا لا يضر كونه علّة تامة لان العلّة التامة بهذا المعنى لا يوجد الا في العلول
بل يقتضي التقدم عليه ايضا واما العلّة القريبة فناقص في الحقيقة لكنهم جعلوها
في حكم العلّة التامة بناء على انها مؤثرة مستلزمة للعلول وقد يسمى علّة تامة مطلقا

٧ او مؤثر في مؤثرة المؤثر فيه المنح
مؤثره المؤثر
عواغا

الناقض في ح

ما القرينة

الانفاد لا يحتاج الى التيقن المذكور بل يجب تركه وأما استثناء التامير عن العلة البعده
فلا يتدرج فيما نحن فيه لانه العلة التامة ليست من لوازمها ان يكون كل من اجزائها مؤثرا في المعلول
حتى يلزم من انتفاء التامة في التعريف فتدبر في اعلم انه لو قال العلة
التامة تمام ما يتوقف عليه وجوده انما يعني انه لا يكون له شيء يتوقف
عليه المعلول الا في تلكا يتوجه عليه النقص بالعللة التامة البسيطة
على ما قيل والتعليل هو في اللغة مصدر علل اي سقاه سقيا بعد
سقي وفي اصطلاح اهل المناظرة عبارة عن معنى اخر وهو تبين علته الشئ
وانظر ان المراد بالعللة هنا ما يكون علة واسطة في حصول التصديق بما
هو لعل لا علة تحت الشئ وما يتوقف هو عليه بحسب الخارج كما يقال في فهم
فلان يعلل اذا كان يستدل به ليل على ثبوت ما هو المطلوب منه وقد يكون
تلك الواسطة مع ذلك علة لتحقيق النسبة في الواقع ايضا كما في البرهان الذي
الذي يفيد النتيجة في ذهنه والخارج كقولنا هذا متعقن الا خلاط
وكل متعقن الا خلاط فهو محمول فلهذا محمول وقد لا يكون كذلك بل يكون
علة بحسب العلم والتصديق فقط كما هو في البرهان الذي الذي الاتي
تفيد اية النسبة في الواقع دون ليتها فيه كقولنا هذا محمول وكل محمول فهو
متعقن الا خلاط والملازمة واللازم والتلازم والاستلزام
كلها بحسب اصطلاحهم بمعنى واحد وهي كقول الحكم مقتضيا للآخر افتضاء ضروريا
لا اتفاقا كما في قولنا كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا ولكم الاول اي
المقتضى هو اللازم ولكم الثاني اي المقتضى هو اللازم وانما قضية التعريف

بالملازمة

نأينج ان هذا متعقن الا خلاط

المراد بالعللة التامة التي هي العلة التامة التي هي العلة التامة

بالملازمة بين الاحكام املا ان ما يقع بين المفردات من اللزوم ليس
بمعتبر عند اهل الاصطلاح واما لانه لا ينفك التلازم بينهما عن التلا
زم بين الاحكام فكذلك انما يقع ما هو محط الفائدة من اطراف الملازمة
واحكامها في المقايضة على المقايضة ونقل عن الامام الرازي شيك
في اللزوم اما بعد وما في الخارج او موجودا في السبيل الى شيء منها اما الى
الاول فلا بد من فرق بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة لانه لو لم
يكن كذلك لوقع التمايز بين العدميات وهو في لان التمايز من خواص المو
جودات واما الى الثاني فلا بد لو كان الملازمة بين الشئين موجودة
لكانت مغايرة لهما البتة لا مكان تعقل يدونها ولا لهما نسبة والنسبة لا
بدوان يكون مغايرة للمطابقين ولا لهما ان يكون تلك الملازمة لاجدها
اولا فان كان الاول فيتقل الكلام الى تلك الملازمة الثانية ويلزم التسلسل
بين الملازمة الموجودة في الخارج وان كان الثاني يمكن ارتفاعها عن التلا
زمين وهو ما يكون لا يجوز لانفكاك بينهما فيلزم ان ينهدم اللزوم على
فرض تحقيقه وهو محتمل ان يجاب عن هذا التشكيك بكل من المناقضة و
النقض والمعارضة اما المناقضة فيبان نقول لان التمايز من خواص المو
جودات في الخارج لا يوجب بل يوجد في غيرها ايضا كما بين عديمي الشروط والمبروط
وبين عديمي العلة ومعلولها فان قلت نحن نقول ان الملازمة لا يكون الملازمة

وهو ان لا يلزم شيء
شيئا كان ذلك اللزوم مح

اما ان يلزم تلك الاشياء

هذا بنى على القاعدة المشهورة وهي نظراً لوجوده
 ان الموجود الخارج هو ما يتوقف على الخارج فلا يتوقف
 الا على ذاته فاما قد لا يوجد له خارج فلا يتوقف

موجودة في الخارج فلا يخفى اما ان يكون بين التلازمين امتناع الانفكاك
 فيه ام لا فان كان الاول التلازم متحققاً في تقدير انتفاءه وان لم يكن يلزم ان
 لا يكون التلازم لازماً او بالضرورة ولا لا يجب ان يكون بينهما جواز
 تفكاك وهو يوجب ما ذكرنا وهو ظاهر فنقول ان امتناع الانفكاك بين
 الشئين في الخارج اعتباراً من احدهما ان يكون موجوداً في الخارج والثاني ان
 يكون مظهراً في الخارج بمعنى ان يكون احدهما بطرفين يتبع في الخارج انتفاكه عن
 الآخر محل التلازم ان كان الاعتبار الاول اخترانا الشق الثاني منه
 قوله يلزم ان لا يكون التلازم لازماً او بالضرورة ولا لا يخفى ذلك في قوله لا
 يجب ان يكون احدهما جازماً لان انفكاك عن الآخر قلنا لا غير ذلك وانما يلزم ذلك
 ان لو لم يكن بينهما امتناع الانفكاك باعتبار الثاني وهو ممنوع ان لا يلزم
 من اعتبار مبداء المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي فاما العدم كالتعليق
 في الخارج مع ان الاول محمول على موضوع محله خارجي وان كان الاعتبار
 الثاني اخترانا الشق الاول قوله يلزم ان يكون التلازم موجوداً في الخارج
 على تقدير انتفائه فيه قلنا لا غير ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان الحمل الخارجي
 متافياً لانتفاء مبدئه فيه وهو ممنوع كما هو اما النقض فتوجيهه ان يقال
 ان هذا الدليل يجمع مضمناً غير صحيح لانه لو كان المطلوب محتملاً في المبدأ
 ملك اليمين البينة او البينة بالبراهين البينة واما المعارضة فتوجيهها

سواء كان لا يتوقف
 لا لا ولا التلازم
 على ما

عطفاً على ان التلازم
 موجود في الخارج فلو
 سطر بالواقع كان قولنا في
 الخارج مظهر التلازم
 لا يثبت ولا يرتب
 ان الموجود في الخارج
 لا وجوده فظهر ان الموجود
 الخارج مظهر ان الموجود
 موجوده كونه لا غير فاف
 كوجوده فان صدق قلنا لا
 موجود في الخارج لا يستلزم
 صدق قلنا وجود زيد
 موجود في الخارج لا يستلزم
 موقوف

اذ يقال

ما ينبغي
 ما ينبغي

ان يقال دليلكم وان دل على مرعاكم ولكن عندنا جابياً فيه وهو انه لو لم يكن
 لزوم شئ لكان كل من الامرين جازماً لان انفكاك عن صاحبه وهو جواز
 الانفكاك ايضا من جملة المعاني فلا بد ان يكون ذلك الانفكاك عن
 موصوفه وهو ظاهر ولا شك ان ذلك محال لان انفكاك جواز الانفكاك عن
 الشئ يستلزم انتفاء الانفكاك المفروض الاستحالة وجب يكون هو ايضا محالاً
 ولا شبهة في ان جواز المحال وبعبارة اخرى لا يخفى اما ان يكون جواز الانفكاك
 محتسباً الانفكاك عن موصوفه ام لا فان كان الاول فموضع التلازم هناك
 بلا اشتباه وهو يتوقف على المبدأ الاول وهو المحال وان كان الثاني لا يمكن
 التلازم ثم وهو لا يلزم الانتفاء ح على انه ايضا يوجب انتفاء مظهر
 بكم وهو معلومنا والدوران هو ترتيب الشئ على الشئ الذي له صلوح العلة
 ان يكون الشئ بحيث يحصل عند حصوله في اخر ويحصل لتفصيل الاول بعد ذلك
 الثاني بسبب حصوله عنده مرة بعد اخرى وذلك الترتيب اما ان يكون موجوداً
 لا عندما كترتب الملك على اليمين فان وجوده مترتب على وجودها واما عند
 عدم اليمين فلا يجب ان يكون الملك معدوماً جواز تحققة شئ اخر كما ليس هو
 غيره او يكون معدوماً لا وجوداً كالطهارة بالنسبة الى جواز الصلوة فان عدم
 مترتب على عدمها واما عند وجودها فيجوز ان لا يجوز الصلوة بانتفاء
 شرط اخر كاستقبال القبلة وغيرها او معاً ان يكون وجوداً وعدمها كترتب
 وجوده على الزنا الصادر من المحض والشئ الاول الى المترتب هو

الدائر والى الثاني او المترتب عليه هو المدار وقيل ان بين التلازم والدور
 وان عموما وخصوصا من وجه بناء على اجتماعهما في صورة يكون الدور والمدار
 فيها قضيتين متلازمتين يصح ان يكونا احداهما علة للآخر وصدق الدوران بدون
 التلازم في صورة يكون الدور والمدار فيها مفردين وصدق الملازمة بدون الدوران
 وجوب العلول وجوب علة وظننا بان يبعد النسبة بين الدوران والملازمة
 الى الحكمة التي عرفها الله في نفسه وان اردت بيانها بين الدوران ومطلق الملازمة
 وم فاعبر بصورة يكون فيها ترتب الدور على المدار اكثر من الاكثار في صورها كالاسهاب
 نسبة الى شرب السقونيا وهذا ايضا في مطلق الملازمة الكلية وامام مطلق الملازمة
 زمة التي يندرج فيها الكلية والجزئية فلا يتصور فيها ان يغترف الدوران عنها
 لان بين كل امرين حتى النقيضين ملازمة جزئية البتة والمنافضة هي منع مقدمة
 الدليل او بعض المقدمات او كلها على سبيل التفصيل والقبيل كما اذا قال المعلن
 الزكوة واجبة على المسلم لان مقتضى النص وهو قوله عدم ادوا زكوة اموالكم
 وكل ما هو متناول النص وهو جواز الادارة وكل ما هو جواز الادارة فهو من باب
 ان محال النزاع مراد فيقول السائل لا غم ان محل النزاع متناول النص وان سلمنا
 لكن لا غم ان كل ما هو متناول النص وهو جواز الادارة وان سلمنا ذلك
 فلا غم ان كل ما هو جواز الادارة فهو من باب ادوا العلم ان المراد بمقدمة الدليل هنا
 ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان من جهة المادة او من جهة الصورة وانما قال
 منع مقدمة الدليل ولم يقل منع الدليل لان مقتضى الدليل اما ان يفارق بشا هديك

على الممنوعة

على الممنوعة اولاً فان كان الاول فهو نقض اجمالي لا مناقضة وان كانت لثان
 فهو مكابرة غير ممنوعة اصلاً ولهذا سقط ما قيل لو قال المصنف هي منع مقدمة
 الدليل والدليل لكان اولى لئلا يمتنع الدليل نفسه والمعارضة هي اقامة
 الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم والمراد بخلاف ما ادعى الخصم هنا
 ما يخالفه وما ينافيه كما يعاير على احدى وجهه كان مطلقاً متاهلاً ما اذا قال المعلن
 الزكوة واجبة في حالي النساء لانه متناول النص فيقول السائل دليكم وان دل
 على ما ادعيتكم ولكن عند ما ادعى ينفية لانه خلاص مطلوبكم ايضاً فمقتضى النص هو قول
 الرسول عليه الصلوة والسلام لا زكوة في الحلي قال المحقق في شرح القسطاس في شرح لمقدمة البرهانية
 ان دليل المعارض ان كان غير دليل المعلن الاول كما في مخالطة العامة الورود يستحي
 قلباً وان كان غيره فان كان صورته كصورته يستحي معارضة بالمثل والامتناعضة
 بالغير والنقض هو تخلف الحكم المدعى عن الدليل الدال عليه في بعض من الصور على ما سبق في
 تصويره وهو هنا اجابته الاول ان النقص صفة الناقض وتختلف صفة الحكم فلا يصح
 تعريف احدهما بالآخر فالقربان يقال هو منع الدليل مع بيان تخلف الحكم عنه والثاني ان
 المعلن اذا اقام على مطلوبه دليل يمكن ايراده في نقيضه ايضاً هناك يمكن ايراده كل من
 المعارضة والنقض فان قال السائل ان دليكم هذا مما لا يصح ان يستدل به بخلاف الحكم غير يكون

نقصا على طريق الاحمال وان قال ذلككم هذا وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه
 ان
 وهو هذا الدليل المذكور بعينه فيكون معارضة على سبيل القلب والثالث ان التحقيق هو
 ان لا يختص النقيض بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل
 غير صحيح او لا يتحقق ان يستدل به اما التخلف الحكم المذكور عنه او لا يستلزم فسادا اخر
 على اي وجه كان من الخصوصيات والابع ان النقص بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين
 آخرين احدهما نقص المعرفة طريقا وعكسا والثاني المناقضة التي قد ذكرها ولكنه
 هناك يقيد بالنقصان وهو هنا قد يقيد بالاحمال والمستند ويقال له السند
 ايضا ما يكون المنع مبنيا عليه ومبني اياه ومؤديا بسببه كما يحكي الامثلة عن قريب
 اعلم ان الكلام في المعلق المستند بالمنع على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي
 بالدليل او بالتبنييد والقول لا يفيد اصلا سواء كان ذلك المستند لازما للمنح او لا
 لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة لان منع طلب الدليل وهو
 لا يوجب اثبات المقدمة او
 لا يوجب المقدمة الممنوعة التي يجب اثباتها على المعلق عند منع المنع واما الثاني فاما يفيد اذا
 كان المستند لازما للمنح لان في اللازم يستند في المردوم مجليا اذ لم يكن لازما للمنح
 لان نفيه لا يوجب رفع المنع ونفيه اصلا وينبغي ان يعرف ايضا انه قد يكون اذا كان المستند
 مما يتاخر عليه الكلام فيعرض له المعلق ويرده فاستأثر بقوله عليه ان كلامكم هذا كلام على
 السند

السند وهو غير مفيد ثم ان قال المعلق هناك ان اردتم بقولكم الكلام عليه غير مفيد اذ ذلك مطلقا
 فمنع ولا علم لا يجوز ان يكون هذا ما يسمع ويغيد هذا التردد كما لا يفيد لمعلق اصلا لان الكلام قول
 الشاكر ان كلامكم متعلقا بالسند انه رد عليه ولا بد من رد هذه الرد المنع لانه يحتمل ان لا يكون المستند
 المذكور من لوازمه فحق على المعلق اما اثبات المقدمة بدليل اخر او اثبات كون المستند لازما للمنح
 فظهر ان التردد المذكور في طريق المعلق خارج عن قانون التوجيه والمنافرة
 البحث والمنافرة والترتيب وضع الشيء في مرتبة اذا شئ بالمعلق وهو الذي ينصبه لاثبات
 الحكم بالدليل في تقرير الاقوال والمذهب وفي هذا اشارة الى ان المعلق المناظر على عليه تحرير المباحث
 قبل الشروع في الدليل وهو عبارة عن تعيين المباحث وتخصيصها بقرينة او جزئية وذلك اما
 بتعيين المذهب التي وقع البحث عليها ان كان البحث في الخلافات واما بتعيين الالفاظ المستعملة
 تعريفا او تعيينا لما هو المقصود منها مثلا اذ قال النية شرط في الموضوع فينبغي ان يقال ان هذا
 علم اذ هو المذهب الذي هو محل البحث وتعيين النية بان المراد هنا هو المقصد القلبي وهو الشرط
 بان يقال هو عبارة عن الخارج الموقوف عليه الغير المؤثر في وجوده بما يتوقف عليه فلا يتوقف عليه
 المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذهب التي نقلا عن القوم وقررها لان ذلك التقرير
 الحكاية فلا تتعلق المأخذة بتعقباته اصلا لانها حكيمه متعلقة بالغير كما اذا قال المعلق قال
 ابو حنيفة رحمه الله النية ليست بشرط في الموضوع فلا يصح للمشاغل ان يقول لانه ان النية

منه
 اوله وانسب لاثباته
 للمحال الذي ينفى ان على الدليل
 على ما يقتضيه العقل والشرع
 البقي فلفظ ما سبق وهو ظاهر
 والظاهر من غير الاقوال والتقرير
 غلط وان كان كذلك في جميع الشروح
 والمواضع التي رتبها بديل
 تفسيره لا لا للتفسير
 ان هذا لا ينافي المستند في النية
 النية ان على التعريف على التحقيق
 كما في تعيين معنى الحقيقة
 لان فائدة النية ما يطال دليل
 ليس مما ادعى المعلق بل فلفظها المعلق
 فان لم يكن مدعى لا يكون دليل قطب
 ولا فائدة او قول ان يقال ان
 المراد من الاقوال في قول المعلق ان
 في تقرير الاقوال المستعملة
 صورة ما اذا كان المقصود فلا يشغل
 لا يقتضيه على المنع الا اذا استعمل
 يمكن ان يقال ان المنع متعلق
 المدعى قبل الشروع في الدليل بالتقرير
 الذي ذكره ان في قوله فلفظ الاقوال
 قال بالمنع في قوله فلفظ الاقوال
 لا يطابق الاقوال على ما يشرط
 اوله ان شرط لا يرد على حقيقة
 ما على غير ما عليه

ان الذي هو المطلوب
 من كلامه ان على
 من كلامه ان على

فاما ان يقتصر مجرد المنع بان يقول في الدليل المذكور مثلاً لانهم انفقوا القضية
المذكورة الى ما ذكرتم اوله يقتصر مجردة فان لم يقتصر فاما ان يقول
يذكر المستند او لم يقل والمستند كما يقول لانهم لا يجوز ان يكون كذا او
يقول لانهم لزوم ذلك فانما يلزم هذا ان لو كان كذا كما يقول في الدليل المذكور
لانهم انفقوا قولكم اذ لم يتحقق ثبوت العدم لم يتحقق ثبوت الوجوب الى
القضية المذكورة هناك لم لا يجوز ان لا ينعكس بناء على انها جزئية او يقول
لانهم لزوم تلك القضية التي جعلتموها عكسا وانما يلزم ذلك ان لو صرف
الاصل كلية وهو ممنوع وذلك لانهم انفقوا المستند هو المناقضة
التي عرفنا في الفصل الاول ان لم يقل مستند بل يستدل به دليل على انتفاء تلك
المقدمة الممنوعة كما انما قال المصلح لزكوة واجبة في كل النسل لا متناه
النقص وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما يتناول النص فلو جاز ان لا
رادة فيكون محل النزاع جائزا لارادة فيكون مراد فيقول السائل لانهم انفقوا
دعة محل النزاع محتققة بل هي ليست متحققة لانه لو تحققت لتحقق
جميع لوازمه وهو باطل بالادلة التي ادلت عليه فذلك المنع مع الاستدلال
يسمى غصبا لان السائل هناك ترك منصب نفسه وهو المنع والمطالبة فقط
وغاية امرنا ان لا يمنعنا بالمستند ليس الا وغصب منصب غيره وهو
التفليل وهو ان الغصب غير مسموع عند المحققين من اهل النظر خلافا
للبعض وهو مولانا ركن الدين القمي واما ما لم يسمعه الاستدلال لخطب
في البحث وبين ان المص لزوم لخطب في بعض تصانيفه بان قال ولا المصلح ما دام

معللا

معللا يكون التفليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل هناك
الا مطالبة في ذلك فانما غصب فقد فاته غرضه وثانيا انه اذا اجوز ذلك في
جانب السائل فاعمل ايضا قد يغصبه في دليله والسائل يغصبه كذلك
في غصبه فيلزم بعدتها على كاتبة وضلا لها عن طريق التوجيه والاحسن
في وجه التوجيه ان السائل ان اغصب منصب المصلح على الوجه المذكور فلا
ينبغي له المصلح ان يطعنه في ذلك او يتعرض له بان يمنعه مقدمة من مقدمات
دليله لانه لا يلزم من شيء منها ما يجب عليه من اثبات المقدمة الممنوعة في
لا ينبغي شيء منها على ان السائل ان يقتصر كلامه بالعناية فلا وجه لاكتفائه
ايها المصلح فلا بد ان يقال ان يغيب تلك المقدمة الممنوعة اوله ثم يتعرض
لدليله لانه يكون معارضا للدليل المثبت لتلك المقدمة التي كانت منها
السائل ولا كلام في جواز عارضا عن الاستثناء والاستفهام كما اشار
اليه بقوله نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة المصلح الدليل على تلك المقدمة
كما سيجي ذكره مفصلا وان منه بعد تمام الدليل فذلك المنع حال كونه على
وجه التوجيه حاصل من قسامين والافواه الحقيقية على اربعة اقسام كما
سيجي وانما منه بعد تمام الدليل فاما ان لا يسلم الدليل بعد اتمام بناء
على تخلف الحكم عنه في صور او يسلم الدليل بان لا يتوضه لان
يصدق ويفقد بثبوته والا يلزم تصديق لازمه الذي هو المولود
ويخرج المولود المظهر واستدل بما ينافي بثبوت المولود والاولى ان
منه الدليل بناء على تخلف الحكم المذكور هو النقض الاجالي والثاني

ارمنه المولود مع الاستدلال بما ينافي بثبوت المولود هو المعارضة خلف
ان يقال اما ان يسم الدليل وينعده بعد التام متمكنا بشاهد يدل على انه
لا يستحق ان يستدل به اعم من ان يكون ذلك الشاهد هو الخلف المذكور
او غيره او يسم الدليل وينع المولود والاول هو النقص الاجالي
والثاني هو المعارضة وعلى المحلل كذا التقديرين يكون كل من منه الدليل و
منع مولده على قانون التوجيه اما اذا من الدليل بلا شاهد يدرك عليه او
منه المولود بلا اقامة الدليل على ما ينافي فضا فيكون كل منهما مكابرة غير مسموعة
عند اهل التوجيه فقلنا ان النقص اما تفصيلي وهو ان فضا المذكور
ويستدرك بما ينافي بثبوت او اجالي وتوجيهه او توجيه النقصا ان يقال ما
كثرة من الدليل غير صحيح لخلف ذلك المذكور عنه في تلك الصورة واما
المعارضة فظهر فيها ان يقال ما ذكره من الدليل وان دل على ثبوت المولود
ولكن عندنا ما ينفق واغاقا وان دل على ثبوت المولود ولم يقل ان ثبت
او وان صدق لبل لا يلزم بثبوت المولود عنده واذا اشترع المعارضة في الد
بيل الدال على خلاف مطلوب المعلن الاول يصير ذلك المعلن ههنا كما
سائلته وبالعكس يصير السائل ههنا كالمعلن ثم والمعارضة والنقص
الاجالي هما يان في مقدمات الدليل ايضا وبيان ذلك انه اذا استدلل المعلن
على مقدمته الدليل ^{شأن} السائل ان يقول هذا الدليل بحجبه مقوماته غير صحيح
بناء على خلف ذلك عنه في تلك الصورة او يقول هذا الدليل وان دل على ثبوت
تلك المقدمه ولكن عندنا ما ينافي او ثبت ما ينافي واذ لا ان ذكر من المعارضة

والنقص

والنقص الا ثبات في مقدمات الدليل بالنسبة الى تلك المقدمة التي استدلل
المعلن عليها يكون معارضة ونقصا اجاليا ويكون المعارضة بالاعتراض الى مجموع
الدليل مناقضة على سبيل المعارضة اما كونها مناقضة فلورودها على مقدمة
من مقدمات الدليل واما كونها على سبيل المعارضة فظاهر ويكون النقص
ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل نقضا تفصيليا على طريق الاجمال اما كونه
تفصيلي فمعلق بمقدمة معينة واما كونه على طريق الاجمال فظاهر بين
هذا اي هذا الذي ذكرنا الى هذا المحال من جهات البحث من طرف السائل
او على كلا وجهي السائل في المباحث اما من طرف المعلن قال السائل ان
منع مقدمته من مقدمات الدليل فيلزم عليه دفع ذلك المنع اما بدليل
ان كانت تلك المقدمة الممنوعة نظرية يحتاج الى نظر وكسب وتبني ان
كانت تلك بديهية اذ لا يحتاج الى دليل ههنا بل لا يلزم ايرادها عليها كما
قيل في موضعه وذلك مثل قولهم ان تعريف البدهي والاول استدلال
عليه اخذ سبيل لا سبب له او وضع غير السبب كان السبب وكلاهما
فاسد والتمثيل بالاستدلال على المقدمة الممنوعة في غاية الظهور على
انه سيجي وبعد واما التمثيل بالنسبة على ثبوت المقدمة الضرورية التي
منها السائل فاشارة اليه بقوله كما يقول او يقول المعلن عند منع ان تلك
هذا القول العالم متغير لانا شاهد التغييرات فيه من الحركات والادوار
المختلفة وان في المعلن بدليل ثاني يدل على ثبوت تلك المقدمة الممنوعة
كما هو الظاهر والمناسب لسياق كلامه وقد يجمل ان يجعل قوله بدليل



ثاناً اعم من ان يكون ليدل على ثبوت تلك المقدمة او غيره من الدلائل
 الدالة على ثبوت الحول الاول لكن لا يلزم لزوم النسبة في هذا الشق كما
 يرد عليك فاما ان يمنع السائل ايضا او كما منه الدليل الاول وسبب ذلك
 فان منع فالافهام المذكورة تأتي فيه من المناقضة والمعارضة والنقض
 الاجمالي وكما يأتي هذا الافهام في هذا الدليل الثاني كونها باين هي كما بان
 اني المعلن بدليل ثالث كذلك او رابع فضاء عدلي او تحين اذا كان الكلام
 جارياً بين الطرفين عما ذكرنا يلزم ان ينتهي ذلك الكلام الى احد الامرين
 اما ان ينتهي الى التزام السائل وهو ان لا يكون سبيل الى منه كلام المعلن
 الذي يكون بينهما مطالبته ونزاعاً واما ان ينتهي الى افهام المعلن وهو عجزه
 عن اثبات ما هو مطلوبه ومدعاه وذلك لان المعلن ان انقطع كلامه
 به بالمنع او المعارضة من السائل فحصل الافهام وهو هو الاول
 ان لم ينقطع كلامه بشئ من ذلك فلا يخرج من ان ينتهي رتبة الى امر ضروري
 القبول ولا ينتهي اليه وتكون لذلك الامر ضروري القبول وقد يكون
 بان يكون بديهياً حليلاً لا يحتاج الاستدلال عليه فيصدق ويقبل بالضرورة
 رة اما قبل التنبه او بعده وقد يكون ان مما يرضاه السائل ويقبله ويكون
 قانعاً به بسبب من الاسباب وان كان مما يحتاج الى الدليل الواقعي
 واذ لم يخل الواقع عن انتهاء وعدمه فان كان الاول يلزم الالتزام
 وهو ايضا وان كان الثاني او عدم الانتهاء الى امر ضروري القبول يلزم
 الافهام لانه امان يلزم التمسك بطرف المبدأ العلة او عجز المعلن عن الدليل

بيان

بيان لزوم احد الامرين انه اذا لم ينشد ادلة المعلن الى امر ضروري
 القبول فاما ان ينتهي الى شئ لا يقبله السائل ولا ينتهي الى شئ اصلاً
 فان كان الاول فهو الامر الثاني اعني عجز المعلن عن الدليل وذلك
 الامر الثاني فانه افهام المعلن وان كان الثاني او لا ينتهي ادلة
 الى شئ اصلاً يجب ان يستدل بادل غير متناهية يتوقف بعضها على
 بعضها من جهة التصديق فان كان بين تلك الادلة المتوقف من
 جهة التحقق والثبوت ايضا يلزم التسلسل من كليات الجهتين والاد
 يلزم النسبة في علوم مرتبة غير متناهية متعلقة بادل غير متناهية
 هية والنسبة من طرف المبدأ مما يأتي في موضعه واليه اشار بقوله
 والاول محج ارضه في نفس الامر ويتفكر في تسليمه او وريث
 سلمنا ان التسلسل ليس بمحج في الواقع لكن يلزم افهام المعلن ح اجباً
 لانه لا يمكن اثبات امور في زمان واحد لانها نهاية لها وهو محج
 لانه خارج عن طرق البشر لانه يقتضي ايراد ادلة غير متناهية
 فلا يكون مقدوراً لمن يكون زمان ايراده الادلة محصوراً بين النها
 يتين واعلم ان بعضاً من شراح هذه الرسالة اوردوها بنسخنا
 اقرحه ذهنة وهو ان النسبة في المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم على
 تقدير منه السائل دليل المعلن على طريق المناقضة او المنقضا الا
 جملي اما اذا عارضه السائل ومنعه المعلن مناقضة او معارضة
 او نقضا فكيف يكون هذا علة لدليل المعلن على الوجه المذكور فلا بد

من بيان ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعلن من المنقضا اجمالا
او تفصيلا ومن المعارضة فهو يقوى دليلا وكل ما هو كذلك قد يلبس
بحاج اليه ويتبين صفاته بان كل ما يذكره المعلن ينقطع به كلام السائل
وكل ما ينقطع به كلام السائل فهو بسبب ثبوت ذلك المعلن واما الكبرى
فادعى بدا هيئتها ثم ينتج الفيلسوف المذكور وهو ان كل ما يذكره المعلن
قد يلبس بحاج اليه الى قولنا كل ما يحتاج هو اليه فهو على ما يستخرج شيئا
طوا المظهر هنا وفي كل من البحث وجوابه بحث اما البحث فنقول اولاً
ان جعل المنقضا الاجمالي من قبيل الاول مما لا ينبغي لان المعلن لا يجب عليه
الاستدلال اذا نقض السائل دليله على ما سبق الاجمال لان السائل يصير
عند المنقض موضوعا لا نقضاء استحقاق الدليل لان يستدل به فلا بد له
من شاهد يدل عليه كما سبق غير مرة في مجوز للمعلن ان يبين شاهد و
هو ظ وما يقال من ان المعارضة في قوة المنقضا الاجمالي مما يورثها
هو المظهر هنا فان قلت هذا الكلام خابج عند قانون التوجيه
لان منبسط في البحث ظهور منه لزوم الشرع على كل من التقادير الثلاثة
وبكفا فيه مجرد منه اللزوم على تقدير واحد منها واما تسليمنا بعض
التقادير الباقية فلا يضرك فيه وليس لكم ان تناقشونا فيه غير انتم
المقدمة التي منبسطها قلت المقصود من كلامنا هذا الزام السائل
هناك بان نقول ان اجعلت المنقضا مما يوجب الشرع على الوجه المذكور
كوقوعه ان يحمل المعارضة ايضا لانها في قوة المنقضا فان رجعت

عن هذا فنحن رجحنا ايضا الزمان اليك ونقول ثانيا ان اختصاص
لزوم التسوية بالماضي ليس بمقتضى هذا لان المعلن اذا وقفه كلامه من المنقضا
والعارضة بالمتن فذلك مما ان يبين السائل الدليل الذي صار للماعنه
بمطابق التفصيل ام لا فان كان الاول فذلك لان لا يفيق الشرع في
الماضي وان كان الثاني فهو داخل في شق الاستدلال الى امر ضروري القول
على ما قررناه سابقا في هذا المقام في اخر وهو انه لا يجب الاستدلال
لغير مرتبة غير متناهية على تقدير عدم انتهاء الادلة الى شيء اصلا ويجوز
ان يستدل المعلن بدليل اخر كلما منع السائل في مقدماته دليلا في لا يلزم التسوية
فضلا عن ان يكون من طرف البداء لان تلك الادلة لا يتوقف بعضها على بعضها
واما في الجواب فنقول بعد مساعده الصغرى من الدليل الثلث ان المعلن
اذا ذكر شيئا ينقطع به كلام السائل لتقوية دليله عند المعارضة او المنقضا
الاجمالي فذلك لا شيء لا يكون له وسبب الدليل لا يجب التحقق ولا يجب
التصديق والالوجبان يكون على الاول مما يتوقف عليه وجود الدليل
في الواقعة وعلى الثاني مما يتوقف عليه تصديقه وكل منهما ممنوع فان قلت
اذا لم يكن الشيء على الدليل شيء من الوجهين فكيف يكون مقويا له وهو خلاف
ما فرضناه مقويا قلت معنى تقوية الدليل ان الدليل لم يكن قد حجب
جوابات المطلوب عن المضمون واما بعد ذكره فيكون سبب موجبا اياه
عنده سالما عن الشيء الممانعة له ولا يلزم منه توقف احد على الآخر حتى يلزم
التسوية ايضا ان تم هذا الدليل الثاني بمقتضى ما يحصل المظهر الذي هو بسبب

كل ما ذكره المعلق بالنسبة الى دليله فيكون الباطن من كلامه مستدركا فاصل
 تنبيه وانما وهم في هذا البحث بالنسبة لان ما شائده ان يعلم ما سلفه
 كره من الابعاد لكنه قد يقول عنه فائدة ذكرها تنبيه عليه فقال منع
 المقدمة من الدليل قد لا يضر المصلح بان يكون انتفا تلك المقدمة الم
 مسئلة المطلوب الذي يستدل عليه بالدليل المتقدم بتلك المقدمة الم
 وجوابه ان جوابه لا يلزم ان يبرود المصلح بان يقول ان كانت تلك
 المقدمة ثابتة غير ممنوعة يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم يكن يلزم المزمع
 كما اذا قيل في اثبات حدوث الاعيان الثابتة انها لا تخضع للحدوث
 كل ما هو كذلك فهو حادث وبيان الكبرى سيجي بعد واما بيان الصفوة
 فلا عيان لا يخفى عن ذلك والسكون وطا حادثة وبيان عدم الخلق بان
 الاعيان لا يخفى عن الكون في حيز فان كانت من تلك الحيزين مسبوقة بتو
 اخر فذلك لا يخبر في ساكنه وان لم يكن مسبوقة بتو اخر فذلك لا يخبر بل
 في حيز اخر فحركة ولو قال المانع عليه لا غم ذلك الا انحصار لم لا يكون
 ان لا يكون مسبوقة بتو اخر اصلا كما في ان الحدوث في تلك الحالة غير ممكن
 واستوفى المصلح ان يردد ويقول لا يخفى اما ان يكون الا انحصارنا
 بتام لا وان كان فذلك والا يلزم ثبوت المطا عن حدوث الا
 عيان وهو ظاهر لان اذ لم ينصف الشئ الممتنع للكون بالكون المسبوق
 يجب ان يكون منصف بالكون الاول وهو يقضي حدوثه بلا اشتباه
 ونمثل بعض ما ذكرناه في مسألة التوضيح اذ القواعد الكلية اذا
 استولت

استولت في المواد الجزئية بنضح المصطلح وينكشف دونه وينتقنه في
 هذه نقاشا جليا مسئلة العالم مفتحة الى الموت ومثل هذا القول من حيث
 انه يقع فيه البحث بسم مجنا ومن حيث يبال عند مسئلة ومن حيث
 يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يستخرج من الحجج نتيجة فالمسح
 واحد وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات والدليل على
 هذه المسئلة قوله لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج ان
 العالم له مؤثر وهو المسئلة المطلوبة بعينها فان قيل لا يمان العالم محدث
 وهو اتمنا لا يجزى المنع طاني عن التأييد بالمستند فيقول المصلح في جوابه
 لان العالم متغير وكل متغير حادث وليل ثابته والى ثبوت المقدمة
 المنعومة وهي صفوة الدليل الاول و صفوة هذا الدليل الثاني هما هو يخي
 لا يحتاج الى الدليل كما سبق فينا سبق واما بيان الكبرى الممتنع
 في فلا ما كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث لا يخفى عن
 الحوادث وكل ما لا يخفى عن الحوادث فهو حادث وهذا دليل ثالث
 مركب من مقدمات ثلث ينتج كبرى الدليل الثاني اعز كل متغير حادث
 وهذا الدليل الثالث بالحقيقة فيس مركب من قيسين ومقت ينتج الاول
 منها صفوة الاخر وتلك النتيجة مطلوبة هنا فيكون المتفصيل هكذا ان كل متغير
 محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فلا يخلو عن الحوادث ينتج ان
 كل متغير لا يخفى عن الحوادث فيجعلها صفوة والمقدمة الثانية من القيس
 كبرى وهي قوله وكل ما لا يخفى عن الحوادث فهو حادث فنقول طام متغير لا يخفى

الحال

عن الحوادث وكل ما لا يرجع عن الحوادث وهو حادث ينتج ان كل متغير حادث
وهو المطلق وتلك النتيجة المذكورة هي نتيجة القياس الاول من القليبي
ان كانت مطلوبة كما في هذا المقام يسمى ذلك القياس المركب موصول النتائج
وان كانت غير مطلوبة يسمى موصول النتائج وهذا القياس الموصول
النتائج المذكور هنا يشمل على تلك مقدمات يحتاج كل منها الى بيان
اما بيان ان كل متغير محل الحوادث فهو ان المتغير يكون انتقالا من
من حالة الى حالة اخرى وتلك الحالة لكونها حاصلة في ذلك الشيء المتغير بعد
ما لم يكن فيه حادثه البتة وظاهر ذلك الحالة الحادثة صفة قائمة بذلك
المتغير المنفصل اليها من الحالة الاول فذلك المتغير محلها وتلك الحالة
للمحادث لان الموصوف محل لصفات لا محالة فان قيل لا يمكن ان
تلك الحالة حاصلة في المتغير بعد ما لم تكن كذلك حتى يكون المتغير محلا
لها لا يجوز ان يكون المتغير في ذلك المتغير بزوالها فان فيه منها فلا
يتحقق كونه محلا للحوادث هذا مثال للشيء مع السند فيقول المعلق
في جوابه ان المتغير للمتغير لا يرجع اما ان يكون محصورا من كان فيه او
بزوالها كان فيه وما ظلال التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث
اما على التقدير الاول فقط واما على التقدير الثاني فلان كونه او كونه
الزوال عدميا لا ينافي حادثيته ولا وصفيته او لا ينافي كونه ذلك الزوال
حادثا ولا كونه وصفيا لان الصفات الحادثة قد يكون وجودية
كالسواد والبياض وغيره وقد يكون عدمية كالاجل والعمى فان قلت
وان كانت

من الاوصاف لا يحصل
امرا كان فيه صح

وان كانت عدمية الشيء الواقعة في الواقع فوجب كونه وصفيا لانه لا يوجب
كونه حادثا حتى يلزم ان يكون موصوفا محلا للحوادث لان الاعداد المتسببة
الى الحوادث الجوهرية والوصفية كلها انما هي غير متصفة بالحوادث وانما تنصف
بالعدمية ايضا وايضا ان الحوادث عند طرعبارة عن موجود مسبوق بالعدم والعدم
لا يصدق عليه موجود فضلا عن بقية القبول دعيا ان الكلمة لا يليق ان يستدل
به ولا يدل على ما يليق بذلك لان عدم تنافي الشيء مع استلزامه اليه
والعدم لا يدل على الاخصا اصلا قلت اذا كان الشيء العدمي الواقع في الواقع
مسبقا بالعدم وقدر لا يجوز ان يكون زليلا بالضرورة كما ان محل المتنازع هم هناك
لك بل يجب ان يكون حادثا لا بالعدم الذي فسرناه وهو موجود مسبوق
بالعدم بل بالعدم الواقع المسبق بالعدم وقدر وهذا القدر كاف في مطلوبنا
هذا وكان قوله وكونه عدميا لا ينافي وصفية وحادثيته اشارة الى ان
هذا المعنى كونه واقعا مسبوقا بالعدم وقدر غاية الظهور فلا يحتاج
الى البيان اصلا لكنه انما يفي فيه نوعا شيا وهو ان كونه عدميا ينافي
كونه وصفا حادثا لا اعتبار الوجود في مفهوم الحوادث كما ذكرنا فاشتر
في معرض التبيين اودفع هذا الوهم بقوله وهو ان كونه عدميا لا ينافي و
تحقيقه ما ذكرناه انفا فاذا ثبت ان كل متغير محل الحوادث فنقول
ما هو محل الحوادث فلا يخرج عن الحوادث لان اول ذلك المحل لا يخرج عن
بلية ذلك الحوادث الزوال حقيقته وكل ما لا يخرج عن قابلية ذلك الحوادث
فهو لا يخرج عن الحوادث ينتج ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث

اما الصغر فلا محل للشيء ينتج ان يكون محلا له واما الكبري فلا ان القابلة
 ايضا حادثة فيكون محلا لها محلا للحوادث وانما قلنا ان قابلية حادثة
 لانها مشروطة بامكان وجود الحوادث وكل ما هو مشروط بامكان وجود
 الحوادث فهو حادث ينتج ان تلك القابلية حادثة اما بيان الصغر فلا ان
 الشيء الموجود لا يتوقف على بل لا يستلزم ان يكون المقبول ممكن الوجود
 حتى يتحقق القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية نسبت بين القا
 بل والمقبول والنسبة بين القابل والمقبول لا يتحقق بدون امكان المستبين
 هكذا قيل واما بيان الكبري فلا ان شرط قابلية ذلك الحادث وهو امكان
 وجود الحادث حادثة ولا يشترط ان حدوث الشرط يوجب حدوث الشرط
 بالضرورة وانما كان كذلك لاقابليته اي قابلية ذلك الحادث بحسب ايجاب
 يكون حادثة وانما قلنا ان امكان وجود الحادث حادثة لان الحادث لا يمكن
 ان يكون لازما لان الحادث ما كان عدمه سابقا عليه والشيء الواقع في الواقع مع
 كونه عدم انتفاء وقوعه سابقا عليه لا يمكن ان يكون لازما او لا يمكن ان
 يكون متحققا في الازل والامكان في ذلك الشيء حادثا مسبوقا بالاقتران
 واذ لم يكن ان يتحقق في الازل لا يكون له امكان التحقيق في الازل والا
 لكان ممكن التحقيق في الازل واذ لم يكن له في الازل امكان التحقيق
 يكون مكانه حادثا بالية وهو محال فلما سأل ان يقول لا يلزم لزوم حدوث
 الامكان من عدم امكان الحادث في الازل وهذا انما يلزم من اخذ
 الحادث مع شرط كونه حادثة يعني ان الحادث بشرط كونه حادثة لا يمكن
 ان يتحقق

ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا ان يتولد ذلك الحادث مع كونه متصفا
 بصفة للحدوث امكن في الازل واما بالنظر الى ان فلا يلزم ان لا يكون له
 امكن في الازل فكيف هذا اي لا يكون يجوز ان لا يكون له امكن في الازل بالنظر
 الى ذاته لانه لو كان كذلك يلزم ان يتقلب الشيء من الامتناع الزاقي الى
 الامكان انذاني وطوع وهذا منقض بطريق المعارضة لان توجيه
 ان يقال ما ذكرتم وان دل على حدوث امكن الحادث ولكن عندنا ما يتبين
 وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب وطوع اما الملازمة فلا ان
 ذات ذلك الحادث لو لم يكن ممكنا في الازل لكان اما واجبا لذاته او متصفا
 لذاته لجلاء احضار المعنومات في الافق الثلاثة وظهوره جدا والا
 ولا يتبين البطلان فحين الثاني واما بطلان اللازم فلا ان الممكن لولا
 به ما يقتضي عدمه لذاته فكل ما هو كذلك لا يمكن طريان الوجود عليه
 وكل ما هو ثابت كذلك يستحيل امكان وجوده بالية والامكان اقتضاء
 عدم لذاته حقيقة فان قال المعلق لا يجوز ان يكون ذات ذلك الحادث ممكنا
 في الازل بوجهين الاول انه لو كان له امكن في الازل لكان ذلك الذات
 متحققة في الازل والا يلزم ان يتحقق الصفة بدون الموصوف متقدمة
 عليه وهو محال الثاني انه لو كان له امكن في الازل بحسب البراهين لجاز ان
 يتحقق في الازل لكنه لا يلزم لانه لو تحقق في الازل لكان مالا يصدق عليه
 اسم الحادث والمقدّر خلافه هو فيقول ان كل لازم الملازمة الاولى
 قوله والا يلزم ان يتحقق الصفة قبل الموصوف قلنا لا نعم وانما يلزم ذلك

ان لو كان الامكان وصفا شريفا اما اذا كان من اعتبارات العقلية القديمة
 فلا لا يقال انه لم يكن الامكان شريفا لا يكون الشئ الممكنا ممكنا وهو بالضرورة
 لا نأخذ في ذلك ولا نأخذ في ان لو استلزم استغناء مبدء المحرر الاستغناء لكل
 في الواقع لكنه مح كما استغناه في بحث التلازم ويقو في الغواب عن
 التعليل الثاني لانه ان لو الشئ ممكن في الازل يستلزم ان يكون محققا في
 الازل ممكن بل يوجب ان يكون ذلك الشئ متصفافا الواقع بالامكان و
 محصله ان الازل ما ظرف امكان الممكن لا يظفر في حقيقة والاستلزام
 للمح المذكور هو الاعتبار الثاني لا الاعتبار الاول ومحل النزاع انما هو
 الاعتبار الاول فقط فان خلاصا المعلن عن هذا الشئ فيقول اذا كان
 امكانه حادنا وتلك القابلية مشروطة بهن الامكان فيكون تلك القابلية
 بلية ايضا حادثة لما سبق في الررس السابق وقال بعض غرات هذه
 الرسالة في بيان خلاصا المعلن عن هذا الشئ ان المراد بالامكان الذي جعلناه
 شرط القابلية ذلك الحادث انما هو الامكان الوقوع في الامكان الذي
 ففتر الامكان الوقوع في بانه الامكان الذي لا يكون طرفه المخالف واجبا ولا
 مستغنا بالذات ولا بالغير حتى لو فرض وقوع طرفه الموافق لا يلزم المح
 واذا كان المراد ما ذكرنا فنقول ان امكان ذلك الحادث حادث غير اراقي
 قوله يلزم الانقلاب المذكور قلنا لا يلزم لزوم الانقلاب وانما يلزم ان
 لو حدث امكانه الذي عند حدوث الامكان الوقوع لكنه مح فمحور
 ان يكون الشئ ممكن في الازل بالامكان الذي لا الوقوع في هذا الكلام

وفيه بحث من جوده الاول الامكان الوقوع في علم ما فتره لا يصرف على شئ من المفروقات
 اصلا اما على الواجب الذي والتمس في الذي فقط واما على الممكن الذي فلا انه
 سواء كان موجودا او معدوما يمتنع ان يكون طرفه المخالف خاليا عن الامتناع
 والوجوب بالغيرين وهو وظ والثاني انه اذا كان المراد بالامكان ههنا لا
 مكان الوقوع في لا يتم شئ من الدليلين اللذين ذكرهما هذا الشارح في اشتراط
 القابلية بالامكان وجور الحوادث فان شئنا منها لا يستلزم اصلا وهما ما
 نقلناه هناك فارجع اليه ونذكر في الثالث ان كلامكم هذا انما يندم منه ان
 فاع المعارضة بالتغير المذكور لا انقضاء الشئ والمنافضة فتأمل وبعد هذا
 فنقول مح اي فلي تقدير حدوث القابلية لا يخرج من ان تلك القابلية من لوا
 زم وجود ذلك المتغير او لم تكن تلك القابلية كذلك فان كانت لازمة له
 فلا وجود المتغير الذي هو محل الحوادث عنها لان الملزوم يمتنع خلوه من
 لازمه فيثبت ان لا يخرج عن الحوادث وان لم تكن القابلية من لوازمه تكون
 عرضا مفارقا له واذا كانت القابلية عرضا مفارقا للمتغير يكون ذلك المتغير
 قابلا لتلك القابلية ايضا لان المعروف قابل لعرضه لا محالة فيكون لتلك القابلية
 بلية قابلية اخرى فتشغل الكلام اليها ونقول فقابلية القابلية ايضا مراد
 كالم من ان القابلية مشروطة بالامكان وجود الحوادث وزل الحوادث ههنا
 هو القابلية الاول وهي اي وتلك القابلية الثانية اما ان تكون من لوازمه
 او لا تكون منها بل يكون عرضا مفارقا له فان كانت كذلك كانت من اللوازم فيثبت ان

ما يكون

وهو ان ذلك المتغير لا يخرج عن الحوادث وان لم تكن تلك القابلية الثانية منها فكذا
للكقول القابلية الثالثة ما قلناه في الثانية فليزم احد الامر من الامر الثاني
القابليات الغير المتناهية واما الاشارة الى القابلية لازمة لوجود المتغير المذكور
والاول بطلانها في موضعه فتبين الثاني فينبغي المطر وقد فرغ عناينا
مقدمة القياس الاول الذي وقع جزء من القياس المركب فنقول في كبرى القياس
الثاني وهو قولنا وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث لانه لو كان ازل لكان
تلك الحوادث في حالة بقاء ازلية والالكان المحل في الازل خاليا عنها
وذلك بطلانها خلافا للتقدير وهو ان ازلية تلك الحوادث محال لان الازلية
والحوادث متنافيان فطعا ولنا ان يقول لانه ان ما لا يخرج عن الحوادث فهو
حادث وهذا المنع وان كان بحسب واراد على المقدمة التي استدل عليها نحن
كبرى القياس الثاني لكنه في الحقيقة راجع الى المقدمة الترتيبية التي وقعت
جزء من دليلها وهي قوله لكان ما لا يخرج عن الحوادث ازل لكانت الحوادث
الحالة في ازلية اذ يمنع هذه الشرطية ولا يلزم لزوم المتغير فيها ومستند ذلك
المنع قوله لانه لا يجوز ان يكون الشيء ازل وهو لا يخرج عن الحوادث بان يكون
كل حادث مسبوقا من تلك الحوادث سابقا لآخرها لا الى الاول كما لا
فلان عند الفلاسفة فانهم يقولون ان افلاک قد بمن غير مسبوق بالعدم
لكنها يتعاقب عليها حركات غير متناهية كل واحدة منها مسبوقه بسابقة من تلك
الحركات لا الى اول فليلا هذا لا يلزم من ازلية المحل ازلية الحوادث للحالة في ولا
بدل ذلك من دليل قطعي ويمكن دفع هذا المنع بالغاية وهو ان المراد بالحوادث

ههنا الحوادث اللازمة لاننا تبنا اولاً ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج عن
قابلية حادثه وتلك القابلية يجب ان يكون لازمة لذلك المحل والالزم
في القابليات الغير المتناهية فليلا هذا يكون محصل الكلام ان كل ما هو محل
للحوادث لا يخرج عن الحوادث اللازمة وكل ما لا يخرج عن الحوادث اللازمة
فهو حادث فيندفع المنع المذكور وهو ظنهم للسائل ان يمنع لزوم
الحج فنقول انما يلزم ذلك ان لو كانت القابلية اموراً يتوقف بعضها على بعض
لا الى اول لكنهم كيف وانها نسبة بين القابل والمقبول كما مر في سابق فيكون
خارجاً عنها ولئن سلمنا ذلك لكان لا يكفي ذلك بل لا بد معه من ان يكون القابلية
وجودية وذلك لم وكونها اموراً نسبية بغيره ايضا ولئن سلمنا ذلك لكان يجب
معه ان لا يكون تلك القابلية اسباباً مقدرة وهو ممنوع ولما منع ان يمنع هذا
الكلام بطريق المناقضة عارضة المعارضة فيقول ولئن سلمنا ذلك
اي ولئن سلمنا ان ما ذكر من الدليل يدل على حدوث العالم ولكن عندنا
ما يفيده وذلك لان كل ما لا بد منه في موثقه الله تعالى في ايجاد العالم لا
يجب اما ان يكون ثابتاً في الازل او لم يكن كذلك والثاني وهو ان لا يكون جميع
ما لا بد منه في الموثوق حاصل في الازل مستلزماً للحال وبطلان الملزوم
لازم لبطلان لازمه واذا بطل الثاني من القسمين فتبين الاول وهو
ان يكون جميع ما لا بد منه حاصل في الازل وانما قلنا ان الثاني مما يلزم
الحج لان كل ما لا بد منه اذ لم يكن حاصل في الازل يكون بعضه حادثاً
لنحو حصوله مسبوقاً بالاحصول فلا يكون ازل كما يلزم احد الامر من اما

كأن الحادث قد عاين أو التمس بين العلل والأسباب وكلاهما باطلان وأما
 ن الملازمة فإفادته بقوله لأن كل ما لا بد منه في مؤثرته الله تعالى يجازي
 ذلك الحادث الذي هو بعض ما لا بد منه في تأثير الله تعالى في وجود العالم لا يخ
 امان أن يكون ثابتا في الزل ولم يكن كذلك فإن كان ذلك للجميع حاصل
 في الزل يلزم قدم ذلك الحادث لا متناه في مختلف المدلول عن القوة العامة
 كما سبق وأن لم يكن المجموع حاصل فيه فبعضه يكون مما هو حادثا والكل
 فيه أو في ذلك البعض كما في الأول كالحلالم في البعض الأول بان يرد دو
 بقول لا يخ امان أن يكون جميع ما لا بد منه في مؤثرته الله تعالى في ذلك البعض الثاني
 متحققا في الزل ولا يكون متحققا فإن كان الأول يلزم قدم ذلك البعض الذي
 فرض حادثا وإن كان الثاني ينقل الكلام إليه أيضا فلا يخ امان انتهى
 تلك السلسلة إلى بعض يكون جميع ما لا بد منه له في إيجاده متحققا في الزل
 أولا فيلزم ٢ أما القدم أي قدم الشيء المفروض حادثا على تقدير أنها تلك
 السلسلة أو التمس من طرف المبداء على تقدير عدمه وإذا ثبت امتناع التمس في
 من التمس يثبت الشك الأول منه وهو أن كل ما لا بد منه في المؤثرته في إيجاده
 في العالم حاصل في الزل ويلزم أن تكون السلسلة لا نه أن كان حادثا على ذلك
 التقدير فاختصاص حدوثه بوقت معين وهو وقت حدوث العالم لا يخ
 من أن يكون لا مرزا لكونه ما كان في الزل ولم يكن لذلك الأمر الزائد فإن كان
 ولا يلزم أن يكون كل ما لا بد له في المؤثرته غير حاصل في الزل والتقدير أنه
 حاصل فيه فيلزم أن يكون كل ما لا بد له للواجب في مؤثرته في إيجاد العالم في الزل حاصلا

وغير

وغير حاصل هو لا متناه اجتماع الحصول وعدم الحصول في وقت واحد
 ضرورة وإن كان الثاني أو ان كان ذلك الاختصاص لا مرزا لكونه
 يمكن في الزل يلزم رجحان أحد جانبي الممكن لا المسحح وهو محجوب به
 العقل وأما بيان الملازمة فلأنه إذا كان عند النامه ازلية يكون نسبة
 حدوثه إلى جميع أجزاء الأوقات على السوية فاختصاص حدوثه بوقت دون
 وقت يكون ترجيحا بلا مرجح بلا شبهة فإن قال المعلق في دفع معارضة
 السائل لأن ان الترجيح بلا مرجح محذور فذلك المنع مما لا يقيد العقل
 لا يضر السائل في تلك المعارضة لأن السائل يريد ويقول لا يخ من أن
 يكون ذلك الترجيح بلا مرجح محذور لم يكن كذلك فإن كانا لا نعلم ما ذكرنا من
 الدليل ساعنا هذا المنع وإن لم يكن محالا فجاز وجود العالم بدون
 المؤثر فبطل أصل دليلكم يكون كبراه غير ثابتة ٢ وهو أن كل محدث فله مؤثر
 وحاصل هذا الكلام اثبات المقدمة المنوعة على سبيل الالتزام يعني أن
 هذه المقدمة لا بد أن يكون ثابتة عندكم لا عندكم ان كل محدث فله مؤثر
 وهو مبني على استحالة الترجيح بلا مرجح وجوابه ٢ بالنقض الإجمالي كما
 تقول المعلق ما ذكرتم من دليل المحذور في مقام التعارض بجميع مقدماته
 غير صحيح بدليل التخلل وتختلف الحكم المطلوب عنه في طواريث القضية
 مع تاني أياد جميع مقدماته فيها ويمكن أن يجاب عن الدليل السائل بطر
 يقا مناقضة أيضا وتوجيهه أن يقال لا نه أن يكون التمس اللازم ههنا

اليومية مرد

من المستحيلات وانما يكون كذلك ان لو كانت الامور الغير المتناهية
مجمعة في الوجود لكنه ممنوع ان يجوز ان يكون من الاسباب المقدرة و
المقدرات ليس من لوازمها ان يجمع في الوجود واذ اثبت صدور الدليل
المورد في اثبات ايضاح العالم الى المؤثر وهي ان العالم يحدث فنقول في بيان
كبراه وهو قولنا ان كل محدث فله مؤثر ان كل محدث ممكن وكل ممكن فله
مؤثر وصرف هذه الدليل ظاهرة واما كبراه فنقول في بيانها ان الممكن لا يقتر
ذاته شيئا من الوجود والعدم والالكان واجبا او محتثا وهو محقق
مصدر الوجود له من مؤثر البتة لا متناهية ترجيح احد طرفي الممكن المساوي
للتطرف الاخر بل مرجح وذلك من بدريات الاحكام العقلية وما منعها الا
من هو مكابر لقتضيات العقل منها فلا يلتفت اليه في المناظرات اصلا واذ
كان كذلك فيصير ان العالم له مؤثر وهو الحكيم السط من الدليل **الفصل الثالث**
في المسائل التي ابدعناها ويذكر ههنا ثلثا منها وفيه اشعار بان المسائل التي
اخترناها المتكثرة لكن ذكر بعضها ههنا المسئلة الاولى من علم الكلام و
هو علم يقين ومعرفة على اثبات العقائد الدينية على الغير والزماها اياه بايراد
الحجج ودفع الشبهة والمسئلة الثانية من الحكمة وهو علم باحدث عن احوال البيا
ن الموجودات على ما له عليه في نفس الامر بقدر العلاقة بالشئ والمسئلة الثا
لثة من علم الخلاف وهو علم يقين بربط على حفظ اتي علم كان وهدم اتي ومنه كان
بقدر الامكان المسئلة الاولى من الكلام بقولنا ان واجب الوجود واحد وهذا

هو

هو المدعى وخبره ظاهر واما ثبانه فنقول لانه لو لم يكن كذلك لكان
الشرعية وافلده ان يكون ذلك الاكثر اثنين واذ كان اثنين فلا يخرج من ان يكون
بينهما ملازمة اولي يكون ولا سبيل الى شئ منهما فيلزم ان لا يكون اثنين
لان فساد الملازمة يدور على فساد ملازمة واحدة وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون
بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجب وغيره علا
قة توجب التلازم بينهما وذلك يوجب الاحتياج او احتياج احد
الواجبين الى الاخر واحتياج الواجب مح لانه يوجب امكانه والكان
الواجب مح بلا شبهة قلت ان ثلثا الملازمة بينهما موجبا للاحتياج ممنوع فان
قال المعلق اذ كان بين الواجبين تلازم يكون احدهما ملازوما والاخر لازما
لا محالة والملازم محتاج الى لازم فيلزم الواجب الذي هو الملازم محتجا
الى الذي هو اللازم وهو المطلق وايضا اذ كان ههنا علاقة موجبة للتلا
زم يكون واجب الوجود مستلزما للواجب الاخر من غير احتياج الى تلك
العلاقة فلا يكون في سيا موجبا للاستلزام وهو مح لانه خلاف ما فرضناه
فنقول ان اردتم احتياج الملازم الى اللازمة احتياجه بحسب ذاته و
تحققه فمنهوع ان اردتم احتياجه اليه في الملازمة فيمكن ان لا يلزم منه
ما ينافي واجبة الواجب في ذاته وجوبه في غيره وهو كيف وان الواجب
مستلزم لصاقية اللازم لذاته مثل العلم والحياة والقوة وغيرها مع انه
ما يلزم منه انتفاء واجبيته وهو ظاهر وعدم الملازمة ايضا مح لانه لو كان
كذلك يلزم جواز الانتفاء بينهما لانه لو لم يخر ذلك يلزم بشئ الملازمة بينهما

٢٥

واللازم بطلان ما هو التفسير بخلافه ما يبان بالضرورة فلا بد للضرورة عبارة
عن امتناع الانفكاك بين الشئين وان لم يجز الانفكاك بينهما يلزم ذلك
الامتناع بالضرورة محل والانفكاك فيما هو محتاج لانه احدهما ولا يتحقق
لا يتأتى الا بان يتحققا حدثا ولا يتحقق الاخر وذلك بطلان واجب الوجود
لا يمكن عدمه والامكان واجب وهو محال في ارضه هذا الدليل منع لطيف وقفيق وهو
جواز لان جواز المحال في ارضه هذا الدليل منع لطيف وقفيق وهو
ان يقال ان تحقيق جواز الانفكاك في قولنا ان عدم الملازمة بين الواجب
يوجب جواز الانفكاك بينهما جواز الافتراق هذا وهو وجود احدهما
مع عدم الاخر فلا غم ان اللازم من عدم الملازمة وهو هذا اي لا غم ان لو لم
يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز الانفكاك بينهما بهذا المعنى لجواز
ان لا يكون بين الشئين ملازمة مع ثبوتها في الواقع بالضرورة كقولنا كلما
كان الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا وان عيشت به جواز ثبوت احدهما
بدون الاخر على معنى انه يجوز ثبوت احدهما في الواقع من غير احتياج الى
الاخر سواء كان ذلك الاخر ثابتا فيه او لم يكن فذلك لازم لكن لم قلتم بانه
يجب غم ان هذا الامر لازم من عدم لزوم بين الواجبين لكنه لا غم ان في فلا
بد له من دليل ويمكن ان يجاب عن هذا الدليل بطريق النقص اية توجيهه
ان يقال ان دليلكم هذا بجميع مقدماته غير صحيح لانه يوجب ان لا يكون
شئ على شئ واللازم بطلان اشتباهه اما بيان اللزوم فتقول فيه انه لو كان
كذلك فلا يخفى ان يكون الموجب مسئلة معلولة ام لا لا سبيل الى شئ منها اما الاول

فلا بد

فلا بد يوجب احتياج الملزوم الى اللازم كما ذكرتم فليزم ان يكون
العللة الموجبة محتاجا الى معلولها وهو محال وعدم الملازمة اية مح
لانه يوجب جواز انفكاك المعلول عن علته الموجبة وهو محال لانه يلزم
جواز الخلف وهو محال كما مر فيكون جواز ايضا كذلك لان جواز المحال مح
المسئلة الثانية من الحكمة وهي قولنا واجب الوجود يجب ان يكون موجبا
بالذات وهذا هو المدعى وتخبره ان الموجب بالذات ما وجب ضرور
الارادة ان شاء او لم يشأ والفاعل بالاختيار هو الذي ان شاء وفعل وان
شأ ترك واما الاستدلال عليه فتقول فيه لانه لو لم يكن موجبا بالذات لكان
فاعلا بالاختيار والى بطلان ذلك المقدم اما بيان الملازمة فظلاله لاوا
سعة بينهما واما بيان بطلان الثاني فلا بد لو كان الواجب فاعلا بال
اختيار فلا يخفى ان يكون فعله في الارز جائزا ولم يكن وكل واحد منهما باطلا
فالقول بكونه فاعلا بالاختيار باطلا قلنا ان كل واحد منهما باطل اما
امتناع جواز القول فيه فثبت لانه لو كان فعله اراديا يلزم احدا الامر
المتعين وهو اما ان يكون الارز في حاد ثا او يكون الفاعل بالاختيار موجبا
بالذات ولا شك في كونها من المهمات وانما قلنا انه لازم احدهما في الا
مر من المستحيلين لانه لا يخفى ان يكون له قصد و ارادة في ذلك الفعل او لم
يكن فان كان يلزم حدوث فعله على تقدير ارادته لان ما هو متعلق القصد
والارادة يجب ان يكون معدوما طاك القصد والارادة لا متعلق القصد الى
اجبا الوجود ومحصل الحاصل وهذا اللازم هو الامر الاول من الامر

المتنهيين وايضا يلزم على ذلك التقدير ان يكون ذاته محلا للفعل
دلت لان فعل الشيء وصف له قائم بذاته فيكون الذات محلا له وان لم
يكن اثر ذلك الفعل الصادر عنه قصد و ارادة يلزم كونه موجبا
لذات لا فاعلا بالا اختياره ^{نظف} لانه خلاف المقدر ما بيان اللزوم
فلانا المراد بالموجب ليس الا ما يصدر عنه الفعل بلا قصد و ارادة وهو
الامر الثاني من الامرين المتنهيين واما بيان امتناع عدم جواز فعله
في الزل فلا نه اذا لم يكن فعله جائزا لا فيكون متمتعا فيه ثم اذا وجد
صار ممكنا فيلزم الانقلاب المذكور ههنا اي يلزم انقلاب الشيء من الا
متناع الذاتي الى المكان الذاتي واذا كان اللازم من كون الواجب فعلا
بالاختيار بتقسيمه باطلا بطل ملزومه ايضا وهو كونه مختارا فيلزم
ان يكون موجبا بالذات اذ لا واسطة بينهما فاذا انتفى الاول بقيت الثاني
وهو المصطلح هذا التقدير الدليل وفيه نظر ووجهه ان يقال ان الزل اذا
نسب الى الشيء فله اعتباران احدهما ان يكون الزل ظرفا للمكانه او يمكن
في الزل ان يكون ذلك الشيء موجودا في الواقع سواء كان وجوده ازليا كما
مكانه او لا يكون والثاني ان يكون الزل ظرفا لوجوده فيكون ذلك الشيء
الموجود ازليا البتة واذا عرفت هذا فنقول بختارانه يجوز ان يكون في الزل
زل ان يوجد فعل الواجب في وقت من الاوقات في لا يلزم في مما ذكرتم لاحد
وث الفعل على تقدير ازلية ولا انقلاب من الامتناع الذاتي الى المكان الذاتي
فتمامه وقدره الرد عليه بطريق اخر وهو ان يقال ان اريد بجواز الفعل في الزل

المكان

مكانه الذاتي فيستعين بختارانه جائز فيه قوله ان كان له قصد يلزم ان
يكون في الزل حادثا قلنا لا نه ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان للفعل وجود
في الزل وليس كذلك بل له المكان فيه ولا يلزم من ازلية المكان ازلية
الوجود واما مكان ازلية وان اريد به المكان الوقوعي فختارانه غير حاج
نفس قوله يلزم الانقلاب قلنا لا نه وانما يلزم ان لو لم يكن ممكنا بالذات و
طو ممنوع وجوابه على المعارضة اي جواب هذا الدليل الذي هو الواجب
موجبا بالذات على وجه المعارضة ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل
على ذلك المصطلح الذي ادعيتوه ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان الوا
جب موجبا بالذات يلزم احد الامرين فهو اما ان يكون الواجب معلولا
لغيره او كونه جائزا لعدم وكل منهما او من الامرين المذكورين باطل وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم وانما قلنا ذلك اي هو الواجب موجبا بالذات
يوجب احد الامرين المتنهيين لانه لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد وان يكون
له فعل يصدر عنه او لا فيكون معلولا الاول موجودا معه لان ذلك المعلول
لا يخ امان يتوقف على امر اخر غيره او لا فان كان الاول يلزم ان يكون المعلول
الاول معلولا لذلك الامر لا ما فرضناه هناك ايا قلتم خلاف التقدير وان كان
الثاني يجب ان يكون ذلك معه والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك على الموجب
مستحيل بخلاف الفاعل المختار واذا وجد المعلول الاول معه فلا يخ من ان
يكون معلولا الاول جائزا لعدم او لم يكن كذلك فان لم يكن جائزا لعدم يلزم ان يكون واجبا لان

ما لا يمكن عدمه يجب وجوده البتة في يلزم ان يكون ذلك الواجب الذي هو المعلول
 الاول معلولا لغيره وذلك هو الواجب الذي فرض موجب بالذات وهو ظاهر
 احوال امرين الباطلين وان كان ذلك المعلول الاول جائزا لعدم الحان الوجوب
 ايضا جائزا لعدم وكلما كان المعلول جائزا لعدم كانت العلة الموجبة ايضا
 كذلك لان المعلول ح لازم لها العلة الموجبة وجواز عدم اللازم هو
 جب جواز عدم الملزوم فلم يلزم ان يكون الواجب مما هو جائز لعدم طلق
 اذ هو ايضا احد الامرين الممتنعين فلم يلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات
 لذات فيكون فاعلا بلا اختيار وهو ما يناه مطلوبكم قلت وفي هذه العلة
 رضة نظر وهو ان يقال ان جواز عدم يجوز ان يراد منه معيان
 احدهما ان يكون الشيء بحيث يصح طرانا عدم عليه بالنظر الى مجرد ذاته وان
 لم يصح ذلك بالنظر الى علة الموجبة بنا على كونها ضرورة الوجود في
 الخارج كما للقول الاول بالنسبة الى الواجب عندهم فان القول الاول لا يقيض
 وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر اليها وان لم يجز ذلك بالنظر الى
 وجود واجب الوجود والثاني ان يصح طرانا عدم عليه الواقع بان لا يمكن
 علة الوجود اياه ضرورة فيه واذا عرفت هذا فنقول ان اردتم جواز
 عدمه فهنا المعنى الاول مختارا ان المعلول الاول جائز لعدم واما قولكم
 ان امكن عدم المعلول بوجوب امكن عدم العلة في وسنده ما ذكرنا من
 الفعل الاول بالنسبة الى الواجب وان اردتم به المعنى الثاني فاخترنا انه

لا يجوز

لا يجوز عدمه ولا يلزم منه ان يكون المعلول واجب الوجود وانما يلزم
 ذلك ان لو كان عدم الجواز بهذا المعنى موجبا لانتفاء الامكان الذي
 في وهو ممنوع ومستنده ايضا ما مر مما ذكرنا اننا تنبيه اى هذا الكلام
 المذكور فهنا تنبيه على جواب دخل مقدرا على المعارضة المذكورة فهنا
 ونفرد به ان يقال لا يمكن للسائل ان يقول ان هذا الكلام دليل على صدقه بلزم
 ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق الملزوم يوجب تصديق اللازم
 وتسليمه فها هو يلزم ان يكون استدلال السائل على ما يناقض المدلول هو
 جبا تصديق المناقضين وهو محقق فيكون هذا الاعتراض نقضا لدليل المعار
 رض على سبيل الاجمال ونقير الجواب ان يقال انه يشبه ان يكون المعار
 ضة في المقولات كالنقض الاجمالي للدليل الذي يستدبه الممثل على
 مطلوبه لان ما دل ما ذكره السائل في مقام المعارضة وهو ان دليلكم لو كان
 صحيحا يجمع مقدماته لما صدق ونقض مدلوله لكن عندنا دليل على
 صدقه فلا يكون صحيحا فيكون محصل المعارضة نقضا اجماليا لانها تدل على ان
 دليل الممثل عمالا يستحقان يستدل به على المطلوب المذكور وقيل انما خص المصنف
 الكلام فهنا بالمعارضة في الدلائل العقلية لامتزوات بالنسبة الى مدلولاتها
 بخلاف الادلة النقلية وفي امارات على تحقق المدلول ولا يلزم من تحقق
 الامارات الشيء تحقق ذلك الشيء **المسئلة الثالثة** من علم الخلاف قال
 الامام الشافعي الاب بملك اجبار ~~الملك~~ بالغة على النكاح خلافا لابي حنيفة
 واصل في حنيفة فيها ان علة الولاية الصفة واصل الشافعي بالحارة سواء

ان يعارض الممثل في الدلائل
 العقلية لا بالسائل

كانت صغيرة او كبيرة فان فيه احدى الولايتين ثابتة وهي اما ولاية
 طائفة قبل الاجبار وولاية طائفة عند الاجبار واما ما كان من الولا
 يتين يتحقق ولاية خاصة ومنه يتحقق ولاية خاصة يلزم ان يتحقق
 مطلق الولاية الذي هو المظهر هنا لانه لا يخفى ثبوت العلم من الوازم
 ثبوت الخاص جزما وانما قلنا ان احدى الولايتين ثابتة لانه لا يخفى اما ان
 يكون شمول الولاية للوقت الذي احاطت به وقت الاجبار والاخر سابق
 عليه على لاحد الشمولين مطلق او شمول وجود الولاية في الوقتين وشمول
 عدمهما لهما اولم يكن علمه واما ما كان من العلية وعدمها يلزم احدى الولايتين
 الخاصتين اما اذا كانت علمه ففلا شمول الولاية على تقدير علمه سواء كان
 متحققا او لم يكن يلزم احدى الولايتين اما على الاول فلا حاجة الى البيان لان
 استلزام مجموع الامر من احدهما في غاية الظهور واما على الثاني فلان انتفاء
 علمه الشيء يستلزم انتفاء ذلك الشيء فاذا لم يوجد احد الشمولين يلزم ثبوت
 الافتراق الذي هو من موجبات المطلق قلت لا يخفى اما ان يكون مراد المص
 بقوله لاحد الشمولين مطلقا بعضا من الشمولين في ضمن المجموع او بعضا
 منهما على الاطلاق لا سبيل الى شيء من الاحتمالين اما الى الاول فلا بد
 من يلزم من انتفاء العلم انتفاء المجموع وهو لا يوجب الافتراق الموجب
 للمط وخصوصا واما الى الثاني فلا بد لا يوجب انتفاء البعض ان لا يتحقق
 شيء من الشمولين اصلا حتى يلزم الافتراق المتلزم للمط وان اراد معنى
 ثانيا فليبين اولاه في شك عليه ثانيا قلت يجوز ان يكون مراده من ذلك

كل واحد واحد من الشمولين كما ينبغي عنه قوله مطلق ويلازمه لا يتوحد
 اليه شيء مما ذكرتم لا يقال لا يجوز ان يكون مراده ذلك لانه يستدعي ان يكون الشيء
 الواحد علمه لامر من متنافيين وهو محال لانه يوجب تناقضا للوازم مع وحدة
 الملزوم وهو محال لاننا نقول ان المستلزم ادعى ان العلية المذكورة واقعة او
 ممكنة في الواقعة حتى يتحقق ذلك فلا بد بل يحصل كلامه ان الواقعة لا يخفى من
 العلية ونقيضها وعلى تقدير كل منهما يلزم المط ولاشك ان امتناع احدهما
 لا ينافي ذلك واولا في نفسه بل ينافي في ذاته وهو استلزام ان لا يكون هناك
 اية بحسب الوجود وذلك مناط اثبات ما هو المظهر هنا وانما قلنا لا يتحقق
 المدارية لانها تقتضي ترتيب الدائر على الموارد من اخرى في الواقعة حتى يتحقق
 له صلوح العلية بالنسبة الى الدائر كما قررنا في موضعنا وذلك خلافا لاستحالة كل
 من الدائر والمدار وان لم يكن شمول ولاية للوقت علمه لاحد الشمولين
 فكذلك يلزم ثبوت المطلق لان علمه ليس بمرار النقيض شمول عدم وجود
 وعدم ما في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الولاية او الافتراق بين الو
 لايتين ثبت نقيض شمول عدم سواء كانت العلية متحققة او لم يكن كذلك
 وفيه محبت لانه ان اراد بهذا الكلام ان نقيض شمول عدم نسبة الى تحقق العلية
 وعدمها على السوية عقلا فلا يفيد لان الاحتمال العقل لا يقيد به في مقام
 التعليل وان اراد به استواء نسبة في الواقعة وفي نفس الامر فلم لا يجوز
 ان يكون كل من شمول الوجود والافتراق بحيث لا ينفلك عن تلك العلية
 فلا يتحقق نقيض شمول عدم بدونها واذ لم يكن العلية مدار النقيض

شمول عدم يلزم بثبوت نقيض شمول عدم على تقدير انتفاء العلية
 ايضا لان العلية اذا كانت ثابتة هي نقيض شمول عدم ثانيا فنقد عد
 ما يجب ان يكون ثانيا في الجملة والاى وان لم يكن نقيض شمول عدم ثا
 بتا على تقدير انتفاء العلية ايضا لكانت العلية مدار له وجوده وعلما
 صف بيا في اللزوم ان نقيض شمول عدم يوجد على تقدير وجود العلية
 كما ذكرنا قبل وان عدم على تقدير عدمها ايضا يلزم الدوران وجودا و
 عدم ما اما وجوده فلا ان مطلق اللزوم بين الشئين لا يلزم الدوران
 بينهما كما استلطفناه في الشق الاول واما فليحتم يجوز ان يكون وقوع
 عدم نقيض شمول عدم على تقدير عدم العلية اتفاقا غير ناشئ عن الد
 وران من جهة عدم كما في سائر الاعداد المجتمعة في الموقع اتفاقا وايضا
 ان هذا الدليل ان كان صحيحا بجميع مقدماته يلزم ان يكون الممتنع بالذات
 ممكنا عاما بحسب الوجود وهو محمى ببدية العقل اما بيان اللزوم فلانا
 نقول ان الممتنع بالذات لا يخفى من ان يكون ممكنا بالمكان الخاص او لا
 فان كان فذلك لان ثبوت العام لازم لثبوت الخاص وان لم يكن ذلك
 فكذلك يجب ان يكون ممكنا الوجود ولا يلزم ان يكون الامكان الخاص
 مدارا للامكان العام الذي ذكرناه وجودا وعدمه ما هف واذ اثبت
 نقيض شمول عدم فاما ان يصدق شمول الولاية للوقتتين او الافتراق
 بين واما ما كان من شمول الولاية للوقتتين او الافتراق بين الولايتين
 يلزم ثبوت احد الولايتين الخاصتين وهو المصلح من التردد

ما اشتهر في هذا المقام
 ايضا نظرا لان الامم المتدا
 رية لا وجود او لا عدم

المذكور

المذكور المستلزم بمطلق الولاية الذي هو المصلح الاول كما ذكرنا في صدر
 البحث فان قيل سلمنا ان العلية المذكورة في علية شمول الولاية للو
 قتين بالنسبة الى احد الشمولين ليست مدارا لنقيض شمول عدم الولا
 ية لهما في الواقع وفي نفس الامر لكن لم قلنا انها كذلك على تقدير عدم
 علية شمول الولاية للوقتتين لجواز ان يكون ذلك التقدير المذكور
 محالا والمحجوز ان يستلزم هذا المنع يسمى عند المنع على التقدير و
 هو منع الامور الثابتة في الواقع على تقدير امر مستحيل ومستند
 ما ذكره من قوله لجواز ان يكون التقدير محجوزا ان يستلزم
 المحجوز عليه انا نقول هذا المنع لا يضرنا لانه لا يخفى اما ان يكون
 ذلك التقدير ثابتا في الواقع ام لا مح لو كان ذلك التقدير ثابتا في
 نفس الامر ثم ما ذكرنا من الدليل سائما عن المنع المذكور وان
 لم يكن ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر يلزم ثبوت العلية و
 الا يلزم ارتفاع النقيضين وبه يحصل المصلح كما مر في الشق
 الاول من التردد المذكور تمت الكتاب بعون

الله الملك الوهاب عايد اضعف

العباد واحقرهم واحوجهم

الى رحمة ربه المنان

وفى الفراغ من تحر

ير هذا الكتاب في

شهر المبارك

سفر تاريخ

سنة ١١١٥